الأمن على البحر المتوسط.. إلى أين؟

◁ على الرغم من أن "ميشال اكيوماري" وزيرة الدفاع الفرنسية ذكرت مسار برشلونة بخير وما له من علاقة بهذه المبادرة، إلا أن الوقائع تنطق بشيء آخر تماماً. وكأن برنامج الدول العشر واتفاقها يقترح سيناريو احتمال تحويل طائرات مدنية من الجنوب وتفجيرها على قمم ناطحات السحاب في مدن الشمال، ما دام العكس غير صحيح، فمن المستحيل أن يقوم إرهابيون من الشمال ليضربوا مصالح في الجنوب.. ومن ثم فعلى القوات المسلحة ومؤسسات الأمن لهذه الدول أن تبذل كل ما في وسعها للحيلولة دون ذلك.

مختار بورويبه (●)

وليست هذه الصورة من المبالغة في شيء، بل تكاد أن تصبح القناعة الوحيدة في جميع سياسات الدول الأوروبية حتى البعيدة منها عن البحر الابيض المتوسط، كما أنها تكاد تشكل المحور الوحيد في فلسفة الانتلجنسيا "النخبة المثقفة" الغربية، من كتاب الافتتاحيات في الصحف والمجلات، الى مفكري الدراسات الجيواستراتيجية الى تصريحات المستشارين الدبلوماسيين، أما الأصوات المعارضة وهي موجودة فلا يكاد يسمع لما تقوله أحد.

ومنذ تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر أصبحت الكلمة المفتاح عند هؤلاء جميعا هي "الارهاب الاسلامي الاصولي الذي تغذيه أموال المخدرات والتهريب بمختلف أنواعه" وكل ما يتفرع عن هذا وذاك من قضايا الهجرة غير الشرعية.

وهذا التصور للمشكلة ينبني عليه نوع واحد لتصور الحلول، فما دام مصدر التهديد واحداً هو الجنوب فلا بد من حل واحد هو بناء جدار عازل وعسكري تشارك فيه أوروبا، ولم لا الحلف الاطلسي، بل وتشارك فيه الدول التي ينظر اليها كمصدر التهديد أيضا.

ولا نحتاج إلى تحاليل سحرية تكشف عن أسرار استراتيجية لنلاحظ أن كل المساعي الأوروبية منذ أحداث مركز التجارة الدولي، بالتحديد تصب في فكرة "الأمن مائة في المائة على الضفة الشمالية" مقابل "اللاأمن مائة في المائة في بلدان الجهة المقابلة" وهو ما عبر عنه وزير الداخلية الجزائري في اجتماع باريس قائلا: "ليس الجنوب وحده مصدر التهديد، ولكن التهديد موجود في قلب اوروبا نفسها.. وليس الارهاب فقط اسلاميا، ولكن التطرف موجود في كل مكان وعند كل الطوائف.

مثل هذا الكلام ينم عن مرارة، ذلك أن الأوروبيين ليس لديهم الوقت الكافي لانتظار نتائج مسار برشلونة، وليسوا مستعدين أن يصرفوا الأموال اللازمة لذلك، والاحداث التي عرفتها المنطقة في السنوات الاخيرة أنهت العمل بالمسار وقطعت ما كان يمثل من أمل، وعادت مسألة الأمن في البحر الأبيض المتوسط كما كانت دائما منوطة بالقوى العظمى وخاصة الولايات المتحدة الامريكية وعاد دور أوروبا جزءا صغيرا من مخطط يصيغ تفاصيله البيت الابيض.

في تصور الأوروبيين فإن التنظيم الذي ضرب مدريد يوم ١١ مارس ٢٠٠٤ مخلفا قرابة المائتي قتيل والتنظيم المسؤول عن أحداث الحادي عشر من سبتمبر، واحد هو القاعدة. وهو نفسه المسؤول عن الاحداث التي وقعت في جزيرة جربة بتونس في ربيع ٢٠٠٢ ويمكن أن نمضي في السرد مع احداث الدار البيضاء وأحداث المملكة العربية السعودية.. وما كان سيحدث في الاردن ومصر وفي العديد من الدول العربية الاخرى والأوروبية.. كلها تنظيم دولي واحد مصدره العالم العربي والاسلامي، ونصيب شمال افريقيا منه ثابت، بل أن العديد من المشتبه فيهم من أصل مغربي ومن هنا "ثبوت التهمة".

وعندما وصل الأمر الى هذه الدرجة من التهديد وجدت الدول الغربية المتوسطية الفرصة سانحة لمراجعة الموقف من أمن المتوسط وإعطائه الصبغة العسكرية المحضة، وللتذكير فإن الدافع "الرسمي" لاحتلال العراق كان ولا يزال دافعا أمنيا، ووفق هذا التصور يمكن تصور أي شيء يمكن أن يفعله الامريكيون، ولم لا الأوروبيون في المستقبل.

لقد فتحت الحرب على العراق باب الاحتمالات الاكثر دراماتيكية على مصراعيه والمعلومات العسكرية عن البحر المتوسط مبثوثة على قارعة الطريق يعرفها الناس جميعا ،والتي تكفي نظرة بسيطة إليها لتقنع أكثر الناس سذاجة بأن الخطر الكبير والتهديد الاساسي يأتي من أوروبا وأمريكا واسرائيل فهم يتوفرون على ٧٠ بالمائة من مروحيات المتوسط و١٠٠ بالمائة من حاملات الطائرات و٧٥ بالمائة من الغواصات و٧٨ بالمائة من البوارج الحربية، و٤٠ بالمائة من المقاتلات و١٠٠ بالمائة من القدرة النووية.

كما أن المتوسط لا يزال يشكل احدى اكبر مزارع الصواريخ البالستية النووية في العالم. وهل يمكن الحديث عن الامن في المتوسط دون التذكير بهذه القوة الهائلة؟ وهل يمكن تجاوز ما تتوافر عليه اسرائيل من قدرات نووية عند الكلام عن الأمن في البحر الأبيض المتوسط.

من هذه الناحية يقول الخبراء الأوروبيون غير المسموعين إنه من الخطأ التمييز بين أمن غرب المتوسط وشرقه.

فكما أن القوى العسكرية ممثلة في أوروبا وأمريكا عن طريق الحلف الأطلسي، وإسرائيل باستطاعتها ضرب أي مكان في جنوب المتوسط، وفي أفريقيا فإن المعطيات الجيوسياسية الاخرى تجعل من المتوسط كتلة "أمنية" واحدة لا ينفع معها التجزؤ.

ومن أكبر المعطيات كون البحر المتوسط يمثل أهم معابر تموين أوروبا بالنفط بنسبة ٥٠ بالمائة، علما أن مشكلة المضائق المتوسطية لا تزال الى اليوم تطرح نزاعات اقليمية ودولية مثل ما بين بريطانيا واسبانيا حول مضيق جبل طارق.

ومن المسائل التي يطرحها الأوروبيون في إطار هذا التهديد القادم من الجنوب، مسألة المخدرات والهجرة غير الشرعية.

فبالنسبة للمخدرات فإن المعطيات التي يطرحها الأوروبيون مرعبة، تجعل من رقم اعمال التجارة بالمخدرات تفوق العشرة مليارات يورو، هذه الأموال تبيض بمختلف الاشكال.

وعندما يتحدث هؤلاء عن هذه الآفة يحصرونها في شبكات مغربية لها علاقة وثيقة بكارتل مدلين الكولومبي، ويجعلون المغرب العربي هو الوحيد المسؤول عن تهريبها الى اوروبا والمسؤول عن استهلاكها من طرف الأوروبيين. وهذا غير معقول فلا يمكن أبدا لهذه الشبكات أن تنجح دون تواطؤ من الجانب الآخر بل وتواطؤ من نوع عالي المستوى في بعض الاحيان.

فكيف يعقل مثلا تفسير الـ ٥٩ الفاً و٥٠٠ ثلاجة المستوردة بقيمة ٢٠ يورو للثلاجة الواحدة.. لا يعقل أن يفسر ذلك كونه تبييضا لأموال المخدرات دون تواطؤ مصدر تلك الثلاجات؟

أما مشكلة الهجرة فلها منطق خاص عند الجنوبيين وعند الشماليين. فأصحاب الجنوب الفارين من الفقر والحرمان يصدقون الخطابات حول الضيافة الأوروبية وحقوق الانسان وتكافؤ الفرص والحقوق التي يتمتع بها كل إنسان تطأ قدماه أرضها.

ولكن المعطيات صارمة في أن الهجرة الى أوروبا قلت كثيرا في العشرين سنة الأخيرة، والذي يمكن تسجيله يتعلق بتلك الهجرة الانتقائية والتي تقوم بموجبها الدول الأوروبية بامتصاص كل ما يمكن أن تتوافر عليه دول الجنوب من خبراء ومختصين في جميع المجالات وترفض من جهة أخرى رفضا قاطعا ما تبقى من المهاجرين الذين تعهدهم تهديدا لها.

ويمثل المغرب وشمال افريقيا احدى نقاط التوتر الرئيسية في البحر المتوسط، وهو الى جانب ذلك مرتبط بها، وحسب الأوروبيين انفسهم فإن التهديد الامني الذي يمثله شمال افريقيا هو في الحقيقة مشكلات ليست هذه الدول وحدها مسؤولة عنها. ويسجل الخبراء أن التهديد الاساسي في البحر المتوسط إنما مصدره تلك الهوة السحيقة بين اغنياء الشمال وفقراء الجنوب. وكدليل على ذلك يذكرون أن الدخل الفردي الفرنسي يفوق الدخل الفردي المغربي بأكثر من ١٠ الى ١٥ مرة قبل عشر سنوات وهو اليوم يفوق العشرين.

كما أن الأموال التي تنتقل سنويا من الجنوب الى الشمال تفوق بكثير الأموال التي تنقل في الطريق المعاكس، ومن هنا تلك العبارة المشهورة "إن الجنوب يمول الشمال". وعليه فإن الحلول المنطقية لابد أن تأتي من تحويل اعتبار قضايا الأمن في المتوسط من تهديد يحارب بالسلام الى مشكلات سياسية اقتصادية واجتماعية يجب على أوروبا أن تساعد على حلها وهو التوجه الذي حصل بشأنه الاجماع لدى الدول العربية المتوسطية والتي ترى أنه: لا يمكن فصل المشكلات الأمنية في شمال افريقيا عن النزاع الفلسطيني – الاسرائيلي أو المشكلات الامنية في البلقان أو حتى المشكلة القبرصية.

لقد باعدت الحرب على العراق بين مواطني هذه المنطقة وبين الاحساس بالانتماء الى فضاء ثقافي يقاسمها فيه سكان شمال المتوسط، بل عملت بالعكس على تقوية الاحساس بالانتماء العربي الاسلامي.

وهذان الاعتباران يؤديان الى إعادة النظر في الحماية التي تتمتع بها اسرائيل، المهدد للأمن في المنطقة المتوسطية، وضرورة تطبيق العدل الدولي "الشرعية الدولية" فيما يتعلق بالنزاع العربي الاسرائيلي وضرورة تفكيك الترسانة النووية الاسرائيلية. وتطبيق الشرعية الدولية لابد أن ينسحب على بؤر التوتر الاخرى مثل نزاع الصحراء المغربية والنزاع الاسباني المغربي حول جزر ليلى وغيره.

أما المشكلات المتعلقة بالاقتصاد فهي تنطق لوحدها بما يجب فعله، وبالمسؤولين الأوروبيين في المأساة الجنوبية.

وأول ما يتحتم مراجعته اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ومختلف بلدان منطقة جنوب وشرق المتوسط، ذلك أن تطبيق هذه الاتفاقيات بحذافيرها في حدود العشر سنوات المقبلة، سيؤدي الى اختفاء كل أثر الصناعات الوطنية، وضرب الانتاج الزراعي الهش في الصميم.

وبالتالي على أوروبا أن تختار بين مسار سلمي يحفظ على المنطقة أمنها وبين الخيار العسكري في معالجة مشكلات اجتماعية.

(●) كاتب عربي..

آفاق

النّمل والسُّكّر!!

فضل النقيب

□ كان الشيخ سالم بن محفوظ – الذي أسس امبراطورية ماليّة كانت الأولى في الشرق الأوسط قبل أن تلحقها وتسبقها الامبراطوريات الجديدة البازغة كما هو شأن الحياة وتداول الأيام بين الناس وقوانين النشوء والارتقاء فالفناء – يردد حكمته الحضرمية الأثيرة «كن نملة وكُل سكّر»، ومع وجاهة هذه الحكمة إلاّ أنها ليست لكل الناس، ذلك أن لكل طريقته للوصول إلى أكياس السكر.

نعم، لا أحد يحاسب نملة تبحر فوق كيس سكّر في مخزن مليء بالأكياس، ولكن النملة الوديعة مثلها مثل غيرها من دواب الأرض التي على الله رزقها، ممن يشير إليهم المثل اليمني : «كم باتآكلي يا دودة، أيامك في الحياة معدودة»، لا تترك بصماتها حيث عبرت وأكلت.

ما علينا من دواب الأرض التي تشاركنا في هذا الكوكب الذي لا يزيد جرمه عن نملة أو ذرة في كو ن الله العظيم، ولها حق الحياة مثلنا تماماً، وعلينا – بما فضّلنا به وابتلينا من عقل وسواه – أن نرعاها كما نرعى أبناءنا وأموالنا، فذلك جزء من الأمانة التي عرضت على السماوات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وحملها الإنسان لأنه كان ظلوماً جهولاً.

إن بعض الدول تلعب دور النملة، فلا تلفت الأنظار بادعاء البطولة والوقوف على خشبة المسرح تحت الأضواء واجتذاب الحسد والحساد، وبعضها يلعب دور آكل النمل، يفني حيوات كثيرة لتستمر حياته، ولكن آكل النمل الحيواني مؤهل بالطبيعة والفطرة والغريزة، أما آكل النمل الإنساني فإنه عادة ما يغص بما أكله فيدفع حياته ثمناً لشرهه.

وقد فعلتها ألمانيا ذات يوم فتحطمت تحت ثقل الأعباء التي حملتها والادعاءات التي روّجتها قبل أن تثوب إلى رشدها وترى أن القوة لا تغني عن الحق شيئاً، وأنها تتناقص حتى تتلاشى إذا جرى الإفراط في استخدامها، وكذلك عانت اليابان التي حاولت في تاريخها الحديث ابتلاع بلدان أكبر وأعرق منها، فأصبحت مثل «الكوبرا» الذي يبتلع أيلاً فيعجز عن الحركة ويصبح صيداً سهلاً لأعدائه، ومن فصيل النمل كانت سويسرا التي نعمت بحيادها فأصبحت مصرف العالم الآمن، حتى أن في خزائنها بلايين من الدولارات لا يُعرف لها صاحب، لأن الحروب تأتي على السارق والمسروق.

وفي الشأن الإقليمي علت نجوم دول أرادت لنفسها أن تعلو وصرفت في سبيل ذلك لكي تكون شيئاً مذكوراً، ثم قادها العلو، الذي كان استثناءً فأصبح قاعدةً، إلى متاهات جرى اعتبارها في باب «ومن طلب العلا سهر الليالي»، ولم يعد إليها العقل الواعي إلاّ بعد إفاقتها من سلطان الخيال على قرصات النمل التي أحدثت جرحاً أولياً يسمح لكل أنواع البكتيريا الضارة وغير المرئية أن تنفذ إلى جهاز المناعة المفترض لتعطله تعطيلاً.

وتبدو حكمة القيادة – أيّ قيادة – في تحديد سقف الطموح والاهتداء إلى وسائل تحقيقه المناسبة، لأن ما بين مراتب النمل وآكلي النمل مقامات عديدة، وكلٌ ميسر لما خلق له.

دول العالم أسيرة لعقدة المقامات، وكثير من السياسات، التي تُبنى على هذا الأساس الواهي، هي من نوع الزراعة بمياه البحر، ومن ينظر إلى تخبطات أمريكا في العراق والمنطقة يدرك أن الفرق بين الأقوال والأفعال يكون أحياناً كالفرق بين السماوات السبع والأرضين.

من أجل ديمومة الديمقراطية

عبدالله البحري

■ بلغنا نحن اليمانيين مرتبة سامية في الديمقراطية وروعة الممارسات والسلوكيات الانموذجية ذات العلاقة بالحريات والحقوق المكتسبة التي كفلها لنا الدستور، ولا غرابة أن كل فرد في مجتمعنا بات يعي ويدرك مدى ما تحقق على مستوى الوطن، وما لمسه الجميع من نتائج لتلك الممارسات والتجارب الديمقراطية، الأمر الذي انعكس على مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتنموية وعلى باقي الخدمات والمصالح المرتبطة بشئون المواطن والوطن لدرجة ان الديمقراطية ومساحة التعبير الحر الذي تبناه ورعاه رمز أمتنا وزعيمنا الهمام فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح قد جعلنا على تلاحم وانسجام مع قيادتنا الفذة وصرنا غير متراجعين عن هذا المبدأ الذي اخترناه ،ناهيك عن أننا دعمنا هذا الخيار – الديمقراطية – وعبر الالتفاتة حول قيادتنا السياسية والحكيمة ، ولعل ما سبق من مشاركات جماهيرية في عموم البلاد ومن خلال النجاحات التي شهد لها وبالاجماع معظم الهيئات والمنظمات الديمقراطية العربية والاجنبية واندهش من تمام وسلامة كل مشاركة خضناها لصالح الانتخابات الحرة والنزيهة – الرئاسية ،النيابية، المحلية – والتي كانت عند مستوى التحديات والمراهنات المصاحبة لها، وهكذا فإن ما فعلناه وأنجزناه وسط هذه الاجواء والمناخات والدروس الديمقراطية قد صار مرصودا ومشهودا من قبل كافة الامم والشعوب من حولنا .

لعلنا قادمون على مرحلة لا تنفصم عن غيرها من المراحل السابقة ،وتحديدا في مجال الديمقراطية وذلك عندما نرى ضرورة حتمية لرفد الدروس وفوائدها لما فيه تعزيز وغرس مبادئ الديمقراطية في نفوس وألباب أبنائنا، وهذا برأيي لن يتم إلا من خلال تكثيف الزيارات الميدانية من قبل مسؤولي ومثقفي الدولة ورجالات التربية والتعليم الذين نجدهم في مقدمة الحاملين للمهام ذات التخصص التوعوي في مجال كهذا، وعبر تنفيذ برامج الزيارات الميدانية لمدارس البنين والبنات في عموم الجمهورية، ولأن المهمة باتت واجبة على كل فرد منا إلا أن جهود ومهام مجالسنا المحلية وتحديدا أمناء واعضاء المجالس لا بد وان يكون لهم دور مميز في إثراء عملية تطوير وتأهيل طلبة المدارس وطالباتها ولما من شأنه نشر الوعي الثقافي اثناء فترة ويوم الدرس المخصص للديمقراطية في عموم المراحل التعليمية حتى نرى جيل اليوم وحاملي راية المستقبل والغد المشرق في يمننا الحبيب على وعي ونضوج فكري وثقافي وديمقراطي سليم وخال من كل عوامل ومظاهر الغلو والمزايدات الدخيلة على مجتمعنا الطيب.

مسيرة الإصلاحات.. وثراء المكاسب

محمد ربيع جرمان

■ ما انفك المجتمع اليمني يشهد منذ بدء عملية الإصلاحات الاقتصادية نهضة شاملة ونموا حثيثا في كنف التلازم المتكامل بين النجاحات الاقتصادية والرعاية الاجتماعية وتكريس الديمقراطية وحقوق الانسان .

وهذه الأبعاد المترابطة في سياسة الاصلاحات ما فتئت تتجسد بنجاح في إطار مؤسساتي وتشريعي متطور يكرس البناء المؤسسي لدولة المؤسسات والقانون .. وذلك أنها تمثل أكبر الرهانات التي تنعكس إيجابا على متطلبات التنمية ودعم الاقتصاد الوطني القادر على الانخراط في المنظومة الاقتصادية الاقليمية والدولية بأوفر الوسائل التي يحتاجها اقتصادنا في تفتحه على الاسواق الخارجية وفي مدى قدرته على مجابهة تحديات المنافسة .

ولئن تركز الاهتمام – في سياق حركة التطوير والاصلاح لكل القطاعات – على استكمال الاطار التشريعي الاقتصادي الذي يتماشى ومتطلبات المرحلة الجديدة بعد أن وقعت بلادنا اتفاقا للتعاون الاقتصادي والتبادل التجاري مع الاتحاد الاوروبي في ٢٥ نوفمبر ١٩٩٧م فإن حركة الاصلاح للقطاع القضائي التي يقودها فخامة الرئيس علي عبدالله صالح تأتي في وقتها المناسب على ضوء تعهدات اليمن العربية والدولية ،منها اتفاق الشراكة مع أوروبا أو اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي دخلت حيز التنفيذ اعتبارا من ١ يناير للعام الحالي ٢٠٠٥م سوف توفر الإطار الملائم تشريعيا وقضائيا وقانونيا لكسب رهانات الحاضر والمستقبل .

وهو ما أكد عليه فخامة الرئيس في الاجتماع الاخير للمجلس الاعلى للقضاء بقوله : ان هذه المرحلة تقتضي أن يكون القضاء مواكبا للمتغيرات العالمية بما يخدم المصلحة الوطنية ويسهم في الدفع بالنمو في كل المجالات .. داعيا الى مضاعفة الجهد من أجل تفعيل وتعزيز إدارة المحاكم وتصحيح مؤسسة القضاء وتطوير مهارات وقدرات القضاة من خلال المعهد العالي للقضاء ومراكز الدراسات القانونية والقضائية في هذا المجال .

وحرصا من فخامة الرئيس على نجاح عملية اصلاح القضاء بأقصى ما يمكن ،لا مجال معه للتقاعس أو التهاون أصدر فخامته في ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٤م جملة قرارات بتعيينات جديدة في مجلس القضاء الاعلى والمحكمة العليا والتفتيش القضائي وإجراء حركة تنقلات في المحاكم الاستئنافية والنيابات العامة في عموم محافظات الجمهورية في تكريس عملي جاد وفاعل لحركة التطوير والاصلاح الشاملة التي أرسى دعائمها فخامة الرئيس ويواصل تجديد نسقها ليساهم جهاز العدالة بمستوى ما يحظى به من رعاية رئاسية موصولة وشاملة لكل مكوناته المؤسساتية والبشرية والمادية في توفير مناخ تشريعي اقتصادي متطور زادت الحاجة إليه لكسب تحديات المرحلة ،وخاصة على صعيد المؤسسة الاقتصادية المدعوة الى أن تكون أكثر قدرة على الاضطلاع بمهام الاسهام بفعالية في تنمية الاقتصاد الوطني .

هذا فضلا عن سن العديد من القوانين التي تعطي نَفَساً عصريا للحياة الاقتصادية، ومنها ما تعلق بالسجل التجاري باستحداث الدوائر القضائية التجارية وكل ما يمكن من قيام القضاء بدوره في ضمان الحقوق وفض المنازعات وخاصة في ما يتصل بتطبيق القوانين التي تحمي حقوق المستثمرين، وكذا حقوق المستهلك باعتبارها من حقوق الانسان .

ويأتي كل هذا الاهتمام انطلاقا من ان القضاء هو الركيزة الاساسية لدولة المؤسسات المعاصرة، فكان لابد أن تترجم توجهات فخامة الرئيس بشأن إعادة تنظيم هياكل وزارة العدل وتطوير جهاز القضاء وتحسين بنيته الاساسية وتنظيم المهن المساعدة من خلال اصدار القوانين المنظمة لها ،مثل تلك المتعلقة بالخبراء والمترجمين وعدول التنفيذ والمحامين .. الخ .

ان كل هذه الانجازات والمكاسب وغيرها الكثير التي تحققت لقطاع القضاء بقدر ما تخدم التنمية والمجتمع وتؤسس للاستقرار وانسيابية عملية البناء الشامل فإنها بذات القدر تقدم أفقا أوسع لفهم عملية الاصلاحات كمنظومة متكاملة تركز على الجوانب الادارية والمؤسساتية والتشريعية ومختلف جوانب حياة المجتمع بهدف تقدمه ونمائه

من هنا يمكن للمواطن ان يرى ثراء المكاسب والانجازات التي تتحقق في إطار عملية الاصلاحات الشاملة .

هل يكون ٢٠٠٥م عاماً للضعفاء؟

علي عبدالله مياس

■ لم ينته العام ٢٠٠٤م إلا وقد أثقل كاهل العالم بالمآسي والاحزان بسبب تلك الاحداث التي جعلته أكثر الاعوام سوادا ودموية بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، ابتداء من الاحداث التي احدثها الانسان ضد أخيه الانسان فقلب بها أوضاع كثير من البلدان وحولها الى خرائب وساكينها الى جثث.

كل ذلك تحت أعذار ومسميات شتى تذرع بها اصحاب الاهواء ونتجت عنها مآس اصابت الاطفال قبل الكبار والنساء قبل الرجال، فولد ذلك التصدع بين علاقة العالم بعضه ببعض فقسمت العالم الى ثلاثة أصناف: معتد ومعتدى عليه ومشاهد لكل ما يحدث، يختلف اصحاب المصالح فيسبب ذلك الاختلاف القبول والرفض بين الاطراف حسب المصلحة لهذا أو ذاك .

يتشدق الانسان أنه يريد العيش في سلام وهو من يعتدي على أخيه الانسان بسبب الشعور بالقوة والعظمة ومعرفته ان الآخرين ضعفاء لن يكون لهم خيار سوى القبول بما يفرض عليهم .

فموضوع السلام الذي يصاغ بقانون القوة اكبر دليل على ذلك ؟.

وليست القضية الفلسطينية عنا ببعيد وغيرها من القضايا التي تهيمن فيها القوة !! ثم انتهى هذا العام بخاتمة لن تنسى أبدا مدى التاريخ، زلازل وأعاصير لم يشهدها العالم من قبل، ثوانٍ غيرت خارطة العالم وقتلت من البشر عدداً لم يعرف حتى الآن وشردت اعدادا لم تشردهم الحروب الضارية رغم استخدام كل انواع الاسلحة الفتاكة، حاول الكثير مقارنة ما حدث بآلاف القنابل الذرية والهيدروجينية وغيرها مع أن لا وجه للمقارنة بين اجتهاد الانسان المدمر وقدرة الله القادر على كل شيء، وتزيدنا المقارنة ايمانا بعظمة الخالق عز وجل الذي يقول للشيء (كن) فيكون، وضعف المخلوق الذي لا يتحمل ارتفاع درجة الحرارة او انخفاضها والحمد لله الذي لا يحمد على مكروه سواه .

إن المتأمل لكل ما حدث خلال العام ٢٠٠٤م سيجد ان العالم يزج بنفسه في صراعات ربما تطول مدتها وسيدفع ثمنها الجميع دون استثناء، رغم ان العالم يستفيد من بعضه البعض سواء الاقوياء أو الضعفاء، الاغنياء أو الفقراء المنتجون او المستهلكون كل طرف يستفيد من الآخر .

ولكن عندما بدأ الانسان محاولة إلغاء وجود أخيه الانسان باسلوب أناني جعل كفة الميزان ترجح لاحد الاقطاب ضد الآخر .

مما يدفع المهمشين لإيجاد مكان لأنفسهم في هذا العالم ،لقد اثبتت احداث التاريخ الماضية ان القوي مهما كانت قوته لا تستطيع إلغاء الآخر تماما بفرض هيمنته وسلطته، وإن حدث ذلك يكون لفترة معينة سرعان ما يتحول الضعيف قويا بعزيمته وانتمائه وشعوره أنه أجدر بتيسير أموره وأن يعيش بحرية دون الوصاية من أحد، لذلك فعالم اليوم المتطور والمتحضر لم يستفد من أحداث التاريخ في فتراته المختلفة سواء القريبة أو البعيدة .

إن القوة في أي مجال كانت صناعية أو عسكرية او غيرها ؟ اذا لم توضفاً توظيفاً صحيحاً تتحول الى نقمة على صاحبها فيكون أول ضحاياها لأن زيادة الشيء عن حده ينقلب ضده .

لذلك فإن العام ٢٠٠٤م يصح أن نطلق عليه عام الاقوياء لأن كل الاحداث تعبر عن التسلط في مناحٍ شتى آخرها موضوع حقوق الأنسان.

والتي لم تطبق هذ الحقوق إلا ضد الضعفاء في العالم رغم أن من يتحدثون عن هذه الحقوق هم من انتهكوها ويدعون انهم يدافعون عنها .

فهل سيكون ٢٠٠٥م عام الضعفاء بحيث تتعادل فيه كفتا الميزان ويكتفي كل طرف بما يملك ويسيطر عليه دون النظر الى الآخرين وما يملكونه ،طبعا بعد ان يستعيد كل قطب حقه ومكانته، ولن يكون ذلك هبة من الاقوياء لأن هذا لم يحدث خلال فترات التاريخ الماضية لأن (ما أخذ بالقوة لا يعود إلا بالقوة).

فهل سيحدث في ٢٠٠٥م عكس القاعدة ويحصل الضعفاء على حقوقهم ويستطيعون العيش مع الاقوياء دون تسلط أو تآمر أحد ضد الآخر، بحيث يعيش الجميع في سلام ويستفيد كل طرف من الآخر في حدود المتاح، أم يستمر عام الاقوياء ويحدث مالا يحمد عقباه لان (مع المدى يقطع الحبل الحجر) فما يحدث في العالم يوحي بأن وضع العالم لن يظل كما هو، لابد للصغير ان يكبر والكبير أن يهرم وتصيبه الشيخوخة ،فهذه سنة الحياة واطوار يمر كل شيء بها كما هو معروف .